

ثم قامت باستملاك الأراضي الزراعية في منطقة الجزيرة بعد سلبها من أصحابها الحقيقيين، ليتم توزيعها لاحقاً على فلاحين عرب أتت بهم السلطات من محافظتي حلب والرقّة وتوطينهم في المناطق الكردية، سمي بمشروع الحزام العربي الذي بوشر بتنفيذه العملي في تموز ١٩٧٣، إضافة إلى سدّ أبواب العمل والتوظيف والتطوع في الكليات العسكرية أمام الكرد، وحرمانهم من العمل في الوظائف الحساسة كالمسلك الدبلوماسي والخارجية وغيرها، إضافة إلى استصدار العديد من القرارات الاستثنائية الخاصة بالأكراد التي تجعلهم يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية وما دون، عدا عن المحاربة الشرسة التي تعرضت ولا تزال تتعرض لها اللغة الكردية والفولكلور الكردي، هذا الشعور الذي يزيد من الإحساس بالاعتراب عن الوطن وإضعاف الشعور الوطني العام، خلق حالة من التشنج وردود فعل سلبية انعزالية لدى بعض الأوساط والشرائح في المجتمع الكردي، تتحمل السلطة وحدها مسؤولية نتائجها وآثارها السلبية على المجتمع، لأنها هي ردود فعل على سياسات ظالمة مبرمجة تهدف إلى استئصال شعب من الوجود.

إن شعار النضال من أجل "تمتين أواصر الأخوة التاريخية بين الشعبين العربي والكردي" الذي رفعتة الحركة الوطنية الكردية منذ بدايات تأسيسها، والتأكيد على مشروعية المطالب والحقوق القومية الكردية في إطار وحدة البلاد، كان شعاراً موضوعياً وحيوياً لا يزال يحتفظ بأهميته حتى اليوم، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن الشعبين الكردي والعربي في منطقة الشرق الأوسط لا تربطهما سوى روابط المحبة والاحترام والعلاقات التاريخية المشتركة. من الصحيح أنه لنا حقوق مهضومة وظلم مستدام نتيجة ممارسات أنظمة الحكم التي لا تمثل إرادة الشعب العربي ذاته، وعلينا عدم تحميل الأخوة العرب نتاج وتبعات هذه السياسات الظالمة، وبالتالي، من الضرورة بمكان إبراز هذا الجانب في ميدان العمل اليومي، لأن السلطة تحاول جاهدة وبهدف عزل الحركة الوطنية الكردية عن محيطها الوطني السوري المساند لعدالة قضيتها وحصرها وقوقعتها لتلف وتدور في فلكها الكردي، بحيث لا تستطيع تأمين وتوسيع دائرة الأصدقاء والمؤيدين لها.

تحاول الأوساط الشوفينية اليوم، بالتوافق مع ممارسة سياساتها العنصرية القديمة الجديدة حيال الكرد، إضافة لوجود كم هائل من الاحتقانات القديمة الناتجة عن الظلم الممارس بحقهم منذ عقود، أن تدفع بالأكراد بعيداً عن الاهتمام بالشأن الوطني العام، لتفادي تمكن الأكراد من الاحتكاك المباشر مع القوى الوطنية السورية ولشرح الأوضاع المأساوية للشعب الكردي جراء سياسات النظام من النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية، والنفسية، وتأثير كل ذلك على تطوره ومستقبل أبنائه.

إلا أن شعبنا الذي يتمتع بطيبة وإنسانية مشهودة له، ورغم كل الأجواء السلبية المحيطة به والضاغطة باتجاه الانغلاق والانعزالية، بقي واعياً لمدى أهمية العلاقة الكردية العربية، فصانها ورعاها خير رعاية، متحملاً آلام عمق الجراح ومرارة الاضطهاد من جهة، ومحافظاً على الروح الوطنية السورية التي تجمعها ببقية مكونات الشعب السوري من جهة أخرى، مرمماً لما

نحو مزيد من التفاعل والإيجابية

كان ميلاد أول تنظيم سياسي كردي في سوريا قبل خمسين عاماً، يعبر عن حاجة المجتمع الكردي آنذاك لمثل ذلك



التنظيم بغية تأطير نضالات أبناء شعبنا وتوجيهها توجيهاً سليماً، لأجل رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي وإلغاء المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية التي تعرض لها إثر هيمنة الفكر القومي الشوفيني على مقدرات البلاد، وتكره للوجود القومي الكردي المتميز، ولدور القوميات الأخرى غير العربية في الدفاع عن حياض البلد الناشيء وعن تأديتها لدورها الوطني في البناء والتطوير. بهذه العقلية الإقصائية الانقلابية من جانب الشوفينية، دخلت البلاد مرحلة جديدة عنوانها الأبرز هو الظلم والاضطهاد بحق الشعب الكردي وابعادة كافة الأساليب المرفوضة أخلاقياً وإنسانياً ومن لدن كافة الشرائع والأديان السماوية، لسليخ جلده وصهره في بوتقة القومية العربية قسراً.

لجأت السلطات المتعاقبة على دست الحكم، والتي جاءت جميعها بانقلابات عسكرية حيث لم يخترها الشعب يوماً اختياراً حراً بإرادته عن طريق صناديق الاقتراع، إلى تنفيذ تلك السياسات على أرض الواقع، ووضعت خطاً وبرامج مدروسة طويلة الأمد لتحقيق هدفها الشوفيني هذا، المتمثل بشطب الوجود الكردي وتدوينه، والقضاء عليه كقومية لها لغتها وتاريخها وخصوصيتها الطبيعية.

فمن أجل تجويع الأكراد وإفقارهم وتركيعهم، لجأت السلطات السورية عام ١٩٦٢ إلى إجراء إحصاء استثنائي خاص بمحافظة الجزيرة، قضت نتائجه بحرمان أكثر من مائة ألف كردي حينها من حق حمل جنسية بلادهم واعتبروا أجانب في وطنهم في سابقة فريدة في تعامل الدول مع شعوبها لم تشهدها دولة من دول العالم قط،

في يوم المعتقل السياسي السوري: أغلقوا هذا الملف

يمر يوم المعتقل السياسي السوري (٦/٢١) والأوضاع في بلدنا الحبيب سوريا على غير ما يرام. فقد صعدت السلطة ممارساتها القمعية: اعتقالات ومحاكمات صورية وأحكام قاسية خطف من الشوارع وفصل من العمل واستدعاءات ومنع من السفر طال عشرات الناشطين السياسيين الديمقراطيين والحقوقيين.

لم تكف السلطة بمواصلة اعتقال عشرات الناشطين السياسيين الديمقراطيين والحقوقيين وعلى رأسهم: الدكتور عارف دليبه، ابن الـ ٦٦ ربيعاً والذي مازال في منفردة منذ أكثر من خمسة سنوات، ورياض حمود الدرار ونزار الرستناوي وحبيب صالح وآخرون بل وقامت بحملة اعتقالات طالمت مثقفين وناشطين سياسيين ديمقراطيين ونشطاء حقوق إنسان الأساتذة أنور البني (حكم بـ ٥ سنوات) وميشيل كيلو ومحمود عيسى (حكما بـ ٣ سنوات لكل منهما) وسليمان الشمر وخليل حسين (حكما بـ ١٠ سنوات لكل منهما) وكمال اللبواني (حكم بـ ١٢ سنة) وفايق المير (مازال ينتظر المحاكمة) والشباب حسام ملحم (تولد ١٩٨٥، طالب حقوق) عمر العبد الله (تولد ١٩٨٥، طالب فلسفة) دياب سرية (تولد ١٩٨٥، طالب) أيهم صقر (تولد ١٩٧٥، يعمل في صالون تجميل) علام فخور (تولد ١٩٧٩، طالب في كلية الفنون الجميلة - قسم النحت)، الذين حكموا بـ ٥ سنوات لكل منهم، وطارق الغوراني (تولد ١٩٨٥، مساعد مهندس) ومهاجر إبراهيم اسبر (تولد ١٩٨٠، مالك محل) اللذان حكما بـ ٧ سنوات لكل منهما. والإقامة على اختطاف الكاتب والصحفي الكردي سالار أوسي من الشارع في دمشق يوم ٢٠٠٧/٦/٣ وفصل ناشطين من أعمالهم في مؤسسات الدولة حيث فصلت الأساتذة: سهيل أبو فخر - عصام محمود - فؤاد البني - هيثم صعب - نبيل أبو سعد - مروان حمزة - كمال دبس - منير شحود - نيقولا غنوم - سليمان الشمر - كمال بلعوص - فضل حجار - لينا وفائي - غالب طرييه - سلمى كركوتلي - ناظر نصر - عصام أبو سعيد (فصلوا بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم "٢٧٤٦" بتاريخ ١٤-٦-٢٠٠٦) وفصلت السيدة راغدة رفقي عيسى (زوجة الأستاذ أنور البني) ودفعت السيدة سمر لبواني (زوجة الأستاذ كمال اللبواني) إلى الاستقالة من عملها.

إن قوى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي إذ تدين هذه الممارسات تدعو السلطة إلى الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإعادة المفضولين إلى وظائفهم وطي صفحة الاعتقال السياسي الذي سم الحياة الوطنية ودمر حياة آلاف الأسر السورية التي تعرض ذووها للاعتقال سنيين طويلة.

الحرية لمعتقلي الرأي والضمير.

المجد للمدافعين عن حق الشعب في العدل والمساواة في دولة الحق والقانون.

وعاشت سورية حرة وطنا ومواطنين.

دمشق في: ٢٠٠٧/٦/٢١

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

- مكتب الأمانة -

أصاب هذه العلاقة من تشوهات نتيجة سلوك الشوفينية الطائش في التعامل مع قضية هذا الشعب الذي لم يدخر جهداً في سبيل تقدم وازدهار سوريا، وطن الجميع، ولا يزال شعبنا عبر حركته الوطنية الكردية يسير في منحنى التواصل والحوار مع بقية أطراف وقوى الحركة الوطنية التي لمست مصداقية الحركة وعدالة أهدافها وصدق معاناتها، واقتنعت بأن القضية الكردية في سوريا باتت اليوم قضية وطنية عامة، تهم كل أبناء الوطن من أقصاه إلى أقصاه، الحوار من أجل تدارس الشأن الوطني العام لبلدنا سوريا في ظل إصرار النظام على السير في طريق الفردية وسيادة نظام استبدادي يحكمه نظام الحزب الواحد الشمولي، الذي أوصل البلاد إلى حافة الهاوية، وتبيان المخاطر الجدية المحدقة بأبنائه من كل حذب وصوب، فتم بناء إعلان دمشق الذي يضم العديد من القوى الوطنية السورية من شتى القوميات والتوجهات السياسية والفكرية، ولجان حقوق الإنسان والمجتمع المدني المتفقة على مبدأ التغيير الديمقراطي السلمي في البلاد، هذا الإعلان الذي يجب علينا جميعاً حمايته وتطويره ليصبح قوة فاعلة تستطيع قيادة النضال في هذه المرحلة من خلال عقد مؤتمر وطني عام على مستوى الوطن، ويخرج بقرارات وتوصيات في خدمة العام السوري تكسبه المزيد من المصداقية والاحترام لدى الشعب السوري برمته، ويسير بخطى حثيثة نحو بناء سوريا خالية من الظلم والاستبداد والتمييز، سوريا وطن كل السوريين.

لا بدّ من التذكير مجدداً بأن المطلوب كردياً هو المزيد من التلاحم والتكاتف، المزيد من الحوار مع الجميع بغية التعرف على وجهات نظرها وشرح وجهات نظرنا لها، وصيانة الأخوة العربية الكردية الحقيقية المبنية على أسس الشراكة الوطنية في البلاد والاحترام المتبادل، دون انتقاص من قيمة أو مكانة أحد، فالوطن لنا جميعاً، وجميعنا معنيون بأمره ومستقبله، لأن مستقبل أطفالنا مرهون بمستقبله، والمزيد من المحبة والتسامح والثقافة الإنسانية، المزيد من التفاعل والإيجابية، والمزيد من الانسجام الوطني.